وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور قائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد:

- دحمان محمد
- زراولة عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

1) استاذ: .....رئيسا.

2) استاذ: ساحل محمد .....مشرفا ومقررا.

3) استاذ: .....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء:

إلى التي لم تحملني في رحمها يوما، لكنها حملتني في قلبها

دهرا منبع الطيبة والرحمة "جدتي رحمها الله"

إلى من أتيا بي إلى الحياة وعملا على راحتي وسارا بي إلى

درجات العلم

أمي الطيبة التي جعلت الجنة تحت أقدامها

أبي الذي أفتخر بحمل اسمه ودمه مادامت حيا، وعلى ما رباني

كنت دوما وفي

إلى كل من جعل لي مكانا في قلبه وأحبني زوجتي العزيزة

والى كل أفراد العائلة والأصدقاء

عبد القادر

الإهداء:

أهدي ثمرة بحثي هذا إلى والدي

..... أمي الحنونة وأبي الغالي .....

إلى كل فرد من عائلتي قدم لي الدعم بشكل أو بآخر

والى إخوتي الذي لم تلدهم أمي عبد الغاني – عبد الغاني الطيب الشريف – عبد القادر محمد - إلى كل أستاذ رافقنا طيلة مسارنا الجامعي

محمد

شكر وعرفان

نشكر الله ونحمده على نعمه التي مدنا بها ومنها نعمة العلم، ونشكر سبحانه على توفيقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "ساحل محمد " الذي كان لنا خير مرشد وموجه لنا، والذي سهر على إمدادنا بكل ما هو نافع وخادم لموضوع بحثنا، رغم الظروف التي حالت دون تواصلنا معه بشكل مباشر.

كما نشكر كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس

الفهرس

إهداء	
شكر	
الفهرس	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد:	04
المبحث الأول: أساسيات حول قائمة التدفقات النقدية	05
المطلب الأول: المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية	05
المطلب الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية والعناصر المتعلقة بها	06
الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية	06
الفرع الثاني: مفاهيم حول التدفق النقدي، النقدية والنقدية المعادلة	06
المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية	07
الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية	07
الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية	07
المبحث الثاني: تبويب وإعداد قائمة التدفقات النقدية	08
المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية	09
الفرع الأول: التدفقات النقدية التشغيلية	09
الفرع الثاني: التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية	10
الفرع الثالث: التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية	10
المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية	11
المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية	13
المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة	13
الفرع الأول: نسبة تغطية النقدية	13
الفرع الثاني: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة	14
الفرع الثالث: مؤثر التدفقات النقدية الضرورية	14
الفرع الرابع: التدفقات النقدية الحرة	14
المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية	14
الفرع الأول: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	15
الفرع الثاني: مؤشر النقدية التشغيلية	15

الفرع الثالث: العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	15
الفرع الرابع: العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي	15
الفرع الخامس: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية	16
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات المالية للمؤسسة	16
الفرع الأول: نسبة تغطية التوزيعات	16
الفرع الثاني: نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	16
الفرع الثالث: نسبة الإنفاق الرأس مالي	17
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	18
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	20
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة	22
خلاصة الفصل الأول:	23
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي	
تمهيد:	25
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة عريب:	26
المطلب الأول: بطاقة فنية لمؤسسة ملبنة عريب.	26
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوحدة:	27
المبحث الثاني . تقنيات وتحليل قائمة التدفق المالي للمؤسسة ملبنة عريب.	30
المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة	32
المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية	33
المطلب الثالث . مؤشرات تقييم السياسات المالية لمؤسسة عريب	35
تقرير حول وضعية المؤسسة:	36
خلاصة الفصل التطبيقي	37
خاتمة	39
قائمة المراجع	41

مقدمة عامة

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي أداة تمكن المؤسسات الاقتصادية من تقسيم أدائها المالي، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، وقد تختلف الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على الهدف من التقييم فهناك التحليل المقارن للقوائم المالية، وهناك التحليل باستخدام النسب المالية، ولكن بغض النظر عن أسلوب التحليل المستخدم، فإن تقييم الأداء المالي بالاعتماد على قائمتي الميزانية وحساب النتائج قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة باعتبارهما يعدان على أساس استحقاقي.

فبالرغم من أهمية قائمتي الميزانية وحساب النتائج لأغراض التحليل، فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضا من القوائم التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل واسع من قبل المحللين والمدراء الماليين والمؤسسات المالية والمعرفية، و بغض النظر عن الجهة التي تستخدم هذه القائمة فإن أهدافها جميعا تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامه، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها توضح الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة وبيان طبيعة هذا التدفق داخليا كان أو خارجيا.

إشكاليات البحث:

إلى أي مدى تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ملبنة عريب؟

الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- هل تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للمؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي قائمة التدفقات النقدية؟
- كيف تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ؟

فرضيات البحث:

على حسب الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية والمهمة في تقييم الوضعية المؤسسة.
- قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى ولا يمكن الاستغناء عنها.
- تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بشكل كبير في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع ومحاولة تطبيقه ميدانيا.
- البحث له علاقة بالتخصص.
- الأهمية الكبيرة لقائمة التدفقات النقدية.
- الرغبة في التعرف على هذه الأداة وإبرازها في تقييم المؤسسة.
- اختيار الموضوع للاستفادة منه في الحياة المهنية.

أهداف الدراسة:

- للتعرف على قائمة التدفقات النقدية التي أصبح من الضروري تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة التعرف على كيفية استخدام التدفقات النقدية في تخصص الوضعية المؤسسة.
- محاولة إبراز أهم الإضافات التي قدمتها التدفقات النقدية لما توفره من معلومات لمستخدمي القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

- تبرز أهم الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية التي يلتزم الاهتمام بدراستها بشكل أعمق وأدق ومعرفة مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بإعداد القائمة من خلال معرفة واقع استخدامها في المؤسسة.

حدود الدراسة:

حدود المكانية:

تتم الدراسة على مستوى ملبنة عريب.

حدود الزمنية:

لقد كانت الحدود الزمنية محددة في فترة تمتد من جانفي إلى أوت 2020.

حدود المفردات:

استعملنا في بحثنا هذا المصطلح القانوني الأكثر تداولا وهو مصطلح المؤسسة تعويضه محل الشركة المنشطة.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على قسمين الأول النظري يقوم على المنهج الوصفي تحليلي في عرض المعلومات وتحليلها، أما القسم الثاني اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للدراسة إطار المفاهيمي.

صعوبات البحث:

إن اعداد هذا العمل اكتفته بعديد من الصعوبات تمثلت في:

- صعوبة إيجاد مؤسسة تعد تقارير مالية بشكل منظم تساهم في تحقيق أهداف البحث.
- سرية المعلومات المؤسسة واستحالة عنها.
- صعوبة التواصل والحصول على المراجع في ظل الوضعية الراهنة لجائحة كورونا.

هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة فيما تقسيم البحث أي الفصلين الفصل النظري وفصل تطبيقي يتناول الفصل الأول والإطار النظري. بحث متطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية والمبحث الثالث والرابع مؤشرات الوضعية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فيتمثل الدراسة تطبيقية حول المؤسسة ملبنة عريب.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن أداء الشركة، ووضعها المالي، إلى مستخدمي تلك القوائم؛ ولعل من أهمها قائمة الدخل، والميزانية العمومية واللتان تعتبران من أوائل القوائم التي اعتادت الشركات على إصدارها في شتى أنحاء العالم. وبالرغم من ذلك، في السبعينيات، ونتيجة للانتقادات التي وجهت لنظام الاستحقاق المستخدم في إعداد قائمتي الدخل والميزانية العمومية، استحدثت قائمة جديدة قائمة جديدة أطلق قائمة التغير في المركز المالي. في وقت لاحق، وفي خلال عقد الثمانينات، استبدلت هذه القائمة تدريجيا في بعض الدول بقائمة التدفقات النقدية. في عام 1985، طالبت كندا بالإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الدخل والميزانية العمومية. وبعد ذلك تتابعت الدول في المطالبة بنشر هذه القائمة، فمثلا في أمريكا تم ذلك من خلال المعيار المحاسبي رقم 95 (SFAS,1987)، وفي بريطانيا تم ذلك من خلال المعيار المحاسبي رقم (1) (FRS1,1991). بالإضافة إلى ذلك اعتمدت قائمة التدفقات النقدية كقائمة رئيسة ضمن القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية من خلال إصدارها للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) عام 1992 (IAS,1992).

وعليه سيتم التطرق لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: تبويب وإعداد قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: أساسيات حول قائمة التدفقات النقدية

تقوم العديد من المؤسسات بعمليات استثمار وتوسع تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة، ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات وهل تم عن طريق الافتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟.

المطلب الأول: المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية

لم تكن قائمة التدفقات النقدية وليدة اللحظة إنما هي خلاصة جهود دراسات متعددة مررت في مراحل زمنية طويلة نسبيا تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجا يلبي حاجات مستخدميها الى ان استقرت على ما هي عليه الان وسوف نتناول اهم المراحل الزمنية التي مرت بها قائمه التدفقات النقديه وذلك بشكل موجز كما يلي:

- مرحلة قائمة مصادر الاموال واستخداماتها:

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه " قائمة" أين تم الحصول على الأموال ؟ وكيف ذهبت ؟ حيث لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقصان في بنود قائمة الميزانية للمنشأة وبعد عدة سنوات تغير إسم هذه القائمة ليصبح "قائمة الاموال المخصصة".

وفي سنه 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبيه (FASB) بإعادة تسمية عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة لتصبح قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها بحيث تعرض معلومات مكملة للتقارير المالية منشورة إلا أنها تحمل صفة الزامية العرض وأن رأي المراجع في هذه القائمه يكون إختياريا.

- مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:

أصدر مجلس المبادئ المحاسبية عام 1971 الرأي المحاسبي رقم 19 الذي نص على أن المعلومات التي تحتوي عليها عادة قائمة الأموال هي معلومات اساسية لمستخدمي القوائم المالية وطالب بضرورة عرضها في كل مرة تعد فيها الميزانية وقائمة الدخل إضافة الى أنه طالب بضرورة إعدادها تماشيا مع المفهوم الشامل للأموال (مفهوم رأس المال العامل) و إعطائها عنوان "قائمة التغير في المركز المالي"

- مرحلة التوجه نحو قائمة التدفقات النقدي:

نتيجة الانتقادات التي تم توجيهها إلى قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشرا جيدا على تقييم سيولة المنشأة لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المنشأة تعد على الأساس النقدي وتجيب عن استفسارات مستخدمي القوائم المالية مثل ما هي كمية النقود التي حصلت عليها المنشأة من أنشطتها هل حصلت المنشأة على النقدية اللازمة للمصاريف ؟ لماذا توزع الشركة ذات الربحية الاكثر أرباحا قليلة ؟ كيف يمكن للشركة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون صافي نتائج الاعمال خسائر.

أدى ذلك الى قيام مجلس المعايير المحاسبية المالية 1987 بإصدار قائمة معايير المحاسبية المالية رقم 95 بعنوان قائمة التدفقات النقدية، و قد وضعت هذه القائمة المعايير للتقرير عن التدفق النقدي و ألغت مبادئ المحاسبة رقم 19 لذلك أصبح يشترط على مشروعات الأعمال وعرض قائمة التدفقات النقدية.

وفي عام 1992 أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية المعيار الدولي رقم 7 المعدل بعنوان قائمة التدفقات النقدية حيث أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداءا من يناير 1994 و وفقا لهذا المعيار فإن هذه القائمة تعرض باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة و قد أوصى هذا المعيار بإعدادها بشكل أفصح عن الحركة النقدية التي تتمثل في النقد الجاهز والودائع تحت الطلب وما في حكمها.

المطلب الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية والعناصر المتعلقة بها[1]

الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية

توجد عدة تعاريف لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها ما يلي:

1- حسب النظام المحاسبي الجزائري فإن قائمة التدفقات النقدية تعرف بأنها" جدول يقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها". [2]

2- تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها" أداة تحليلية هامة تتجاوز نقائص التحليل الخاصة بالذمة المالية وتقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الاستراتيجية".[3]

تظهر القائمة حركة التدفقات النقدية فقط ولا تظهر فيها المعاملات التي لا تنتج عنها تدفقات نقدية، ويعرف التدفق النقدي كزيادة أو نقص في النقدية أو في البنود شبه النقدية (النقدية وما في حكمها) وهي الاستثمارات القصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية، محددة دون إنذار ولا يتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء وتخصم المبالغ المقدمة من البنوك المستحقة السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ السلفية، ونظرا لأن المقبوضات تمثل مبالغ داخلة إلى المنشأة فتعتبر" تدفقات نقدية داخلية" كما يطلق على المدفوعات تعبير" تدفقات نقدية خارجة" لأنها تمثل مبالغ خارجة من المنشأة.

الفرع الثاني: مفاهيم حول التدفق النقدي، النقدية والنقدية المعادلة

أولا: التدفق النقدي

تعرف التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية(المقبوضات)، والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل الجاري، وأنشطة التمويل لمؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية محدودة بصورة تؤدي إلى توفيق في رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة.[4]

---

[1] بوميمز فريد، دور قائمة التدفقات النقدية، مذكرة ماستر،2015، جامعة بسكر، ص18.

[2] المادة 2.240 المرسوم المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص26

[3] بلعور سليمان، علي بن الطيب، قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، 2009، ص 1.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص14

1- التدفقات النقدية حسب درجة تحققها:

على اعتبار أن كل تدفق نقدي (داخل أو خارج) يتميز بمتغيرين أساسيين هما المبلغ وتاريخ الدخول فإنه وعلى أساس هذين المتغيرين يمكن تصنيف التدفقات النقدية إلى أربعة أصناف وهي:

- ✓ تدفقات نقدية متأكد من مبلغها؛
- ✓ تدفقات نقدية متأكد من تاريخها؛
- ✓ تدفقات نقدية متأكد من مبلغها وتاريخ تحققها.

2- التدفقات النقدية حسب منشئها:

وتصنف إلى:

- ➢ تدفقات نقدية ناتجة عن دورة الاستغلال عن العمليات المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة؛
- ➢ تدفقات نقدية خارجة عن دورة الاستغلال وتنتج عن عمليات لا ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، مثل مقبوضات تنازل المؤسسة عن إحدى استثماراتها.

3- التدفقات النقدية لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية:

وتصنف إلى:

- ➢ تدفقات نقدية تشغيلية؛
- ➢ تدفقات نقدية استثمارية؛
- ➢ تدفقات نقدية تمويلية.[1]

ثانيا: النقدية والنقدية المعادلة

النقدية ويقصد بالنقدية الخزينة والودائع تحت الطلب، وتتكون النقدية المعادلة من الاستثمارات القصيرة الأجل،التي تستحق في حدود ثلاث أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية دون أن تتعرض لمخاطر التغير في قيمتها.[2]

ويتم الاحتفاظ بالنقدية المعادلة لغرض مواجهة أخطار سداد الخصوم المتداولة دون الحاجة لتسيل الأصول الثابتة أو الافتراض، وليس لغرض الاستثمار أو أية أغراض أخرى.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية[3]

الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للأنشطة التشغيلية من خلال قدرتها على بيان مدى تغطية التدفقات النقدية الخارجة اللازمة للتشغيل، فعندما يكون صافي التدفقات النقدية موجبا دل ذلك على جودة سيولة المنشأة وربحيتها وهذا بدوره يساعد المنشاة على معرفة مدى قدرتها على توليد النقدية.

---

[1] عصمان إيمان، مرجع سابق ذكره، ص29

[2] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] بلعور سليمان، علي بن الطيب، مرجع سبق ذكره، ص5.

– تظهر اهمية قائمة التدفقات النقدية في الانشطة الاستثمارية كون أن تصنيف العمليات المتعلقة بالنشاط الاستثماري للمنشأة في شكل تدفقات نقدية داخلة وخارجة يعطي مؤشرات عن درجة توسع ونمو المنشأة أو درجة انكماشها فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الاصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على توسع نمو المنشأة.

– تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية في الانشطة التمويلية والمتمثلة في العمليات المتعلقة بحقوق الملكية وعمليات التمويل والاقتراض وتوزيعات الارباح من خلال اعطاء مستخدمي القوائم صورة كاملة عن سياسات المنشأة المتبعة في تمويل عملياتها ، كذلك بيان الحد الاقصى للتمويل بالإقراض اذا تجاوزته المنشأة تواجه إعسارا ماليا في أغلب الأحوال.

– أهمية قائمة التدفقات النقدية في مساعدة مستخدمي معلومات هذه القائمة في تقييم القدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد التدفقات النقدية خاصة أن هذه القائمة تعتبر مقياسا يخلو من أي تسويات محاسبية لأنه يمثل التغير في النقدية خلال الفترة المحاسبية.

الفرع الثاني:أهداف قائمة التدفقات النقدية[1]

تركزت اهداف قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي :

– توفير معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمنشأة (شاملة السيولة و القدرة على السداد) و القدرة على التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية حتى تمكن التكيف مع الظروف والفرص.

– توفير معلومات إضافية للمستخدمين من أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– تعزيز القدرة على مقارنة تقارير الاداء التشغيلي لمختلف المنشآت لانه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبيه مختلفة لنفس العمليات والأحداث.

– تعمل كمؤشر للمبالغ النقدية الداخله والخارجه والتوقيتات وعنصر للتأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لو أن المنشأة ذات نظام قائم لتخطيط تدفقاتها النقدية للمستقبل فإن قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها كأساس لتقييم دقة التخطيط الماضي من التدفقات المستقبلية .

وهذه المنافع يمكن توضيحها كما جاءت في المعيار على النحو التالي :

– تفيد في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية.

– تعتبر ذات قيمه في تقييم العلاقة بين الربحية و صافي التدفقات النقدية وفي تقييم اثار التغيرات في الاسعار.

– تعطي مؤشرا لمبالغ وتوقيت ودرجه التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي.

[1] بلعور سليمان، علي بن الطيب، مرجع سابق، ص6.

المبحث الثاني: تبويب وإعداد قائمة التدفقات النقدية

من أجل الزيادة في فاعلية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها فقد أوصى المعيار المحاسبي الدولي السابع المؤسسات بضرورة توفير معلومات حول التغيرات في حركة النقدية وما يعادلها من خلال إعداد وتبويب قائمة التدفقات النقدية وفقاً لطرق ومراحل ومصادر مختلفة.

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

يقصد بالتبويب بشكل عام وضع العناصر في مجموعات بحيث تشترك كل مجموعة في صفة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى، وذلك لتحقيق أهداف معينة. ويعد تبويب التدفقات النقدية من الأمور الجوهرية لوظيفة القياس بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة التي تكفل تحقيق أهدافها. والتبويب الأفضل هو ذلك التبويب الذي يرتبط بالأنشطة الاقتصادية للمنشأة إذ نميز الأنشطة الآتية:

الفرع الأول: التدفقات النقدية التشغيلية

أولا: تعريف التدفقات النقدية التشغيلية

تعد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التدفق الأساس الذي تهدف أي شركة إلى تحقيقه بالدرجة الأولى من خلال نشاطها الرئيسي، وذلك انطلاقاً من تعريفها الوارد كما يلي:

هي المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي الذي أنشئت من أجله الشركة، وكذلك المقبوضات والمدفوعات الأخرى غير المرتبطة بنشاطات الاستثمار ونشاطات التمويل، وتتمثل هذه التدفقات النقدية على العموم في مقبوضات مبيعات المنتجات وخدمات الشركة ومصاريف صنعها.[1]

ثانيا: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

استمرارية منشآت الأعمال يأتي من خلال اقتران الأرباح المحققة بوجود تدفقات نقدية إيجابية من النشاطات التشغيلية للمؤسسة إلا أنه من دون وجود تلك التدفقات النقدية لن تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المستحقة بالرغم من تحقيقها الأرباح، وتعتبر تصنيفات التدفقات النقدية التشغيلية أكثر أهمية من غيرها لأنها توضح المبالغ النقدية التي تم الحصول عليها من نشاط المؤسسة الذي يعتبر أفضل مقياس لقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة، كما أن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية لها أهمية أيضاً حيث توضح قدرة المؤسسة على توليد النقدية لحملة أسهمها ودائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي.[2]

---

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 80.

[2] توفيق حسن عبد الجليل، أثر التدفقات النقدية التشغيلية في سعر السوق للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، ص 699.

الفرع الثاني: التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية

أولا: تعريفها

وهي الأنشطة المتمثلة بامتلاك الأصول طويلة الآجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة، حيث توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد الأرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.[1]

ثانيا: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية فيما يلي:

- يعتبر مؤشرا مهما لاحتمالات النمو المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية في الارباح؛
- مؤشر هام للتعرف على ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد الدخل؛
- مؤشر لاحتمالات الانكماش المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المؤسسة تلجأ إلى تسييل أصولها الثابتة؛
- مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية ومؤشر لتخفيض العائد من استثماراتها المالية؛
- التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلاً.[2]

الفرع الثالث: التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

أولا: تعريفها

وهي تتضمن الآثار النقدية المرتبطة بعناصر الالتزامات وحقوق الملكية مثل الحصول على نقدية من الدائنين وسداد الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من أصحاب الأسهم ودفع عائدات لهم.

ثانيا: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

يفيد تحليل التدفقات من النشاطات التمويلية في معرفة كل من العناصر التالية:

- يعتبر مؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض؛
- يعتبر مؤشر عن مدى قيام المؤسسة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين؛
- إعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المؤسسة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية والتمويل بالاقتراض إذ هناك حد أقصى للتمويل بالاقتراض إذا تجاوزته المؤسسة تواجه إعسار مالي في أغلب الأحيان.[3]

والجدول التالي يبين العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاثة المذكورة.

---

[1] أمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 336.

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي، مصر، 2006، ص 156.

[3] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 88.

الجدول رقم (1): يبين العناصر الرئيسية لجدول التدفقات النقدية

الأنشطة	التدفقات	
	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
	– مبيعات السلع والخدمات. – الفوائد المستلمة. – حصص الأرباح المستلمة. – بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية. – مصادر الإيراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة. – الاستثمارية والتمويلية.	– مشتريات البضاعة. – الرواتب والأجور. – الفوائد المدفوعة. – شراء الأوراق التجارية نقدا. – المصاريف الأخرى.
الأنشطة التمويلية	– إصدار أسهم رأس المال. – إصدار سندات.	– شراء سندات الخزينة. – دفع لديون. – دفع حصص الأرباح النقدية.

المصدر: اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 88.

المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية

1- الطريقة المباشرة :

تعتمد الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية على قاعدة الافصاح المالي حيث انها تبين بالتفصيل المكونات الرئيسية للتدفق النقدي من الانشطه التشغيلية من خلال حصر كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتبويبها ضمن البنود الرئيسية الواجب وضعها في قائمة التدفقات النقدية.[1]

2- الطريقة غير المباشرة :

بموجب هذه الطريقة يحدد صافي التدفق من الانشطة التشغيلية من خلال عملية تعديل صافي الربح او الخسارة وهذا عن طريق عزل البنود غير النقدية مثل الامتلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة.. الخ.

وننبه الى انه من خلال الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة يتم إعداد قائمة التدفقات النقدي ، ومع أن نصوص الافصاح المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن هذه القائمة لا تلزم باتباع طريقة بعينها إلا أن النموذج الاكثر استخداما هو المعد حسب الطريقة المباشرة وذلك لأنه يوفر معلومات أكثر إفادة وملائمة من

[1] أحمد المصر"، مرجع سابق.

النموذج المعد حسب الطريقة غير المباشرة وهذا ما يتماشى ومتطلبات الافصاح المالي الذي أصبح ركنا مهما من اركان إعداد البيانات المالية ، زد على ذلك فإن المعلومات المفصلة عن التدفق النقدي التشغيلي التي توفره الطريقة المباشرة تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب مؤشرات مالية أكثر وفرة وملائمة عن النشاط التشغيلي للمؤسسة من تلك التي توفرها الطريقة غير المباشرة ولعل ذلك كان الدافع الذي جعل المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 يشجع اتباع الطريقة المباشرة في إعداد هذه القائم. [1]

الشكل رقم(01): الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

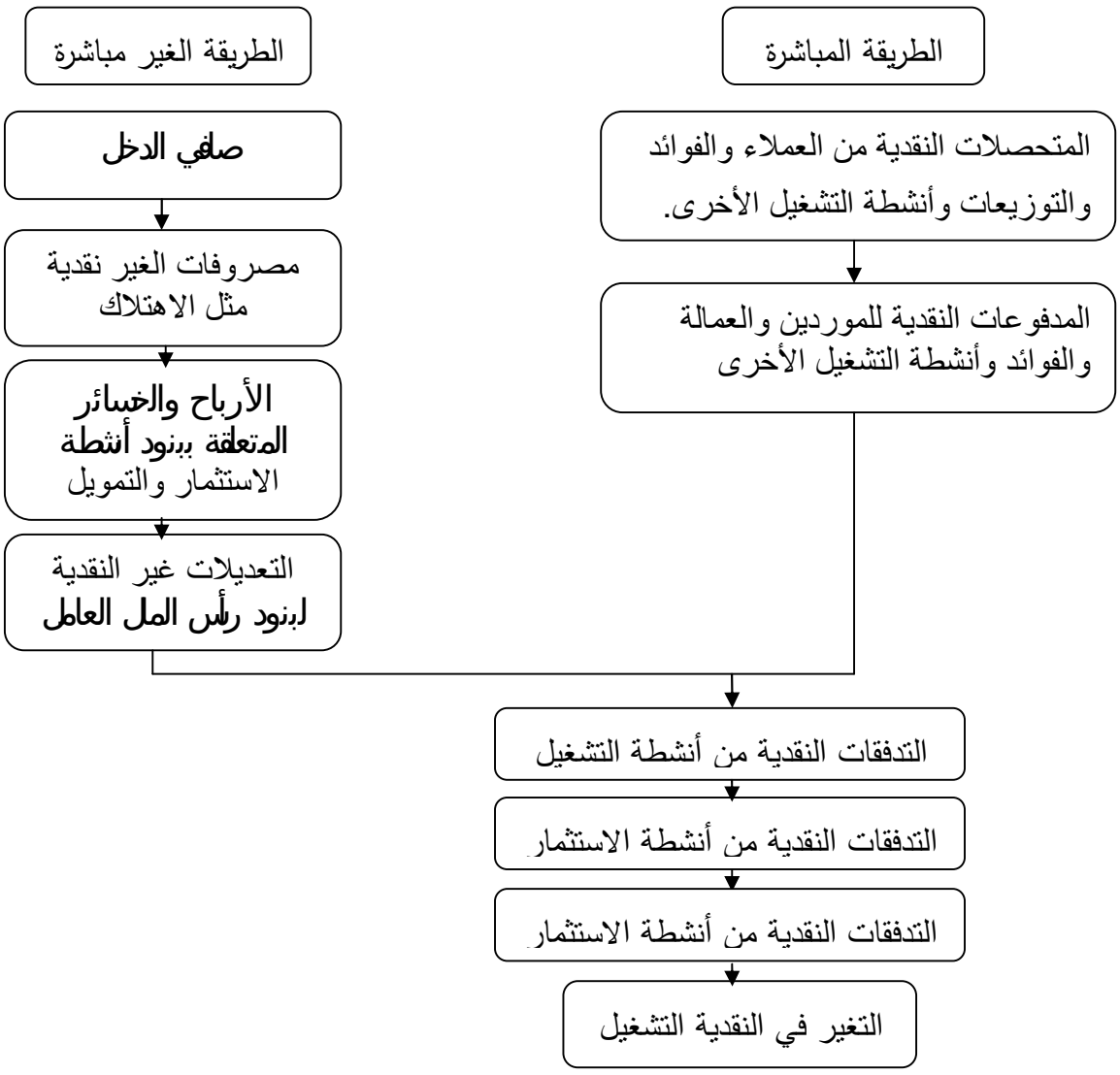

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض وتحليل)، الدار الجامعية لنشر وتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 261.

[1] محمد السيد غباش، مرجع سابق.

المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

كما أن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة

توفر السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية جانب الآمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة الاقتصادية بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياُ يمكن لإدارة الوحدة الاقتصادية أن تستخدمه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الوحدة الاقتصادية أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.

وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة عن مدى الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسية الذمم المدينة، وأهم مؤشراتها ما يأتي:

الفرع الأول: نسبة تغطية النقدية

ويتم حسابها كما يلي:

نسبة تغطية النقدية: صافي التدفق النقدي من الأنشطة النقدية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وتبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الافتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا [1]

ويحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر الفوائد المدفوعة = فوائد الديون المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، إن ارتفاع ها المقياس يؤشر على حقيقة احتمال تعرض الوحدة الاقتصادية لمشاكل السيولة.

[1] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص93

الفرع الثاني: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

تعرف هذه النسبة كذلك بالكفاية التدفق النقدي، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي تدفقات النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة

تتمثل الالتزامات المتداولة في الديون الواجب على مؤسسة سدادها خلال فترة مالية واحدة كالقروض القصيرة الأجل وأوراق الدفع والأجزاء المستحقة، وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الديون القصيرة حيث أن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة المالية، وتقاس هذه النسبة بالدورات.[1]

الفرع الثالث .مؤشر التدفقات النقدية الضرورية

مؤشر التدفقات النقدية لضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأجير.

ويضح هذا المؤشر مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل كافي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

الفرع الرابع: التدفقات النقدية الحرة

وتحسب وفق العلاقة التالية:

التدفق النقدي الحر= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – (التدفقات الرأس مالية + توزيعات الأرباح)

والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحر للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.[2]

المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي المعد على الأساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر على مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها من الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، إذ ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان الفلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص214

[2] عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008، ص- ص25-26

من المعروف أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح الوحدة والعكس، إضافة أن تحديد قيمة التدفقات للوحدة الاقتصادية سوف يمكن، من تقييم أدائها في هذا لمجال من خلال مقارنتها مع الوحدات الاقتصادية المماثلة لها.[1]

وعليه فإن من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

الفرع الأول: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في العناصر الآتية:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام
- النفقات الرأس مالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية
- المدفوعات اللازمة لتسيد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين

وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها.

الفرع الثاني: مؤشر النقدية التشغيلية: ويحسب كما يلي:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل

وهي نسبة مختلطة لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج، ويفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس لاستحقاق. وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق.

الفرع الثالث: العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي التشغيلي / صافي المبيعات وتوضح هذه النسبة كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

الفرع الرابع: العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي

العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الموجودات

[1] أمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص349

ويقيس هذا المؤشر القوة الإيرادية للموجودات المستثمرة في الوحدة الاقتصادية، إذ= يعبر عن كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة في تحقيق الأرباح، بغض النظر عن مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء، لذا يعتبر مؤشرا لقياس ربحي الوحدة بشكل منتظم[1].

الفرع الخامس: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غل حقوق الملية = صافي التدفق التشغيلي / حقوق الملكية ويتم في هذه العلاقة احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلي كنسبة مئوية حقوق الملكية والمتمثلة في الاحتياطات بكل أنواعها، رأس المال، والأرباح المتبقية[2].

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات معلومات يمكن تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب ما يلي:

الفرع الأول: نسبة تغطية التوزيعات

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة تغطية التوزيعات = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / تغطية التوزيعات

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية توزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم. ولعل من أبرز ما يستفاد من القائمة توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار، وبيان أسباب الافتراض ومجالات استخدام الأموال المفترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة الشركة على الاستمرار في توزيع الأرباح.

الفرع الثاني: نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية[3] .

---

[1] سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ضل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير التجارية، باتنة، 2009، ص، ص211 – 212

[2] أمال أحمد العمودي وتوفيق عبد المحسن خيال، دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد 2، 2011، ص 161.

[3] سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص112.

الفرع الثالث: نسبة الإنفاق الرأس مالي

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأس مالي = الإنفاق الرأس مالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين على حد سواء بتوفيرها مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح الشركة في إتباع السياسة الملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة.

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر يستفيد منها المستثمرين والمقرضين لمعرفة تم استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة لبن بن سعيد رشيد، بن سعدية عبد الرزاق، إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم مالية ومحاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمو لخضر–الوادي–، الجزائر عام 2018/2017.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها، وكذا التعرف على كيفية إعداد القوائم المالية في المؤسسة (الإسمنت) إضافة إلى كيفية إعداد وتحليل قائمة التدقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة.

- كما اعتمد في دراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة.

من أهم النتائج المتوصل إليها: محاولة الجزائر تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفق الحدود التي تسمح لها بذلك.

- تعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- إن المؤسسة محل الدراسة تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة فقط وهذا لصعوبة إعدادها بالطريقة غير المباشرة.

2- دراسة لبوعزة يمينة، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر قسم محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة – السنة 2013/2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى ذكر تطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية وأهم الهيئات المساندة في إعدادها وكذا أهم الآثار الناجمة عن تطبيق لمعايير في الجزائر والتعريف بقائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها في المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى محاولة التفرقة بين قائمة التدفقات النقدية التابعة للقوائم المالية التدفقات النقدية الخاصة بتقييم المشاريع الاستثمارية.

- وكان ذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبحث في مختلف المفاهيم، المنهج التاريخي قصد تطور المعايير ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.
- ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها:
- محاولة الجزائر تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفق الحدود.
- تعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- تطبيق معظم المؤسسات الجزائرية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة فقط وهذا الصعوبة إعدادها بالطريقة المباشرة.

3- دراسة لمياسر محجوب أحمد الحاج إسماعيل، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمساهمة العامة، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس مرتبة الشرف في المحاسبة والإدارة المالية ، مدرسة العلوم الإدارية – جامعة الخرطوم – السودان – سنة 2012.

– كانت أهداف هذه الدراسة متمثلة في إبراز دور قائمة التدفقات النقدية ومؤشرات الأداء المستخرجة منها في تقييم الأداء المالي لشركات المساهمة العامة، والمقارنة بينها وبين بعض المؤشرات الخاصة بقائمتي الدخل والمركز المالي.

– اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

– من أهم النتائج التي توصل إليها.

– قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية ومهمة وتساند المعلومات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي .

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية.

– تقدم معلومات قائم التدفقات النقدية مؤشرات أداء أقل تضليل من مؤشرات القوائم الأخرى نظرا لخلوها من جانب التقدير الشخصي.

4- دراسة بوميمز فريد، بعنوان "دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي"، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية إلى جانب مجموعة من الأهداف والمتمثلة في التعرف على قائمة التدفقات النقدية كأحد أهم القوائم المالية وتوضيح أهميتها وكذا توضيح مدى مساهمة هذه القائمة في إعلام المؤسسة عن وضعها المالي، من أجل تشخيص الوضعية المالية الخاصة بها انطلاقا من تحليلها المالي لقائمة التدفقات النقدية، وبالتالي اتخاذ قرارات اقتصادية هامة، قام الباحث بمعالجة موضوع بحثه باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم منهج دراسة الحالة في حين كانت العينة المستهدفة مؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في أن قائمة التدفقات النقدية تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر شمولا حيث يعتبر صافي التدفق النقدي مؤشر جيد على صدق ربحية المؤسسة، كم أن هذه القائمة ليست بديلة وإنما مكملة للميزانية وحساب النتائج.

5- أحمد صالحي، "استخدام قائمة التدفقات النقدية في التقييم المالي قصير الأجل"، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى الإلمام حول أهم المفاهيم المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، من خلال محاولة تحديد مفهوم التقييم المالي ومراحله، واستخدام قائمة التدفقات النقدية في التقييم المالي في الواقع العملي للمؤسسة محل الدراسة، حيث عالج الباحث الموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم منهج دراسة الحالة في حين كانت العينة المستهدفة مؤسسة بارودياك. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال الجانب التطبيقي والمتمثلة في أنّ الميزانية يتم اعدادها وفق مبدأ الاستحقاق أما

قائمة التدفقات النقدية فيتم إعداده من خلال مبدأ النقدية، مما يجعلها أحد القوائم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عليها، فهي تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المؤسسة على توليد النقدية والقدرة على توزيع الأرباح وتحديد الاستثمارات.

6- دراسة آمال بالحمو، بعنوان "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام قائمة التدفقات النقدية مذكرة ماستر في تخصص مالية مؤسسة، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة في ذلك، من خلال إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بتطبيق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية بناءاً على معطيات المؤسسة الاقتصادية، حيث عالج الباحث الموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم منهج دراسة الحالة في حين كانت العينة المستهدفة مؤسسة الأجر- تقرت- ورقلة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في استنتاج أن قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر أداة ضرورية توضح كيفية تشكيل الخزينة، ويساعد في الحكم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على مواطن القوة والضعف في تأدية هذه الوظائف (الاستغلال، الاستثمار والتمويل) والوقوف على حالات العجز والفائض على مستوى الخزينة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة بلخروبي لحسين – مجلة الدراسات الاقتصادية لمجلد1 رقم 04 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية لعلوم التسيير – جامعة الجزائر سنة 2009.

تطرقت الدراسة إلى:

Flux fixaux el tresorie se lenteprise puplique

هدفت هذه الدراسات إلى عرض العناصر المتداخلة في تشغيل قائمة التدفق النقدي لدى المؤسسات العامة وتحديدها شبكة التدفق النقدي لتحديد الوظيفية المؤداة وأثرها ثمة التدفق النقدي على اتخاذ قرارات الشركة.

وقد خلفت هذه الدراسة إلى أن القيود المالية المفروضة على الخزينة قد يشكل خلل مالي على السيولة وإن السحب لتسوق قد يختلف بالسحب لنهج الآلي المتبع خاصة عندما يتعلق الأمر بالقائمة التدفق النقدي كونه من صلة الاثنين، المستوى الأول: الشركة المستوى الثاني: البنات، الذي يتكفل بتنظيم حركة النقل وبالتالي التفكير في الميزان المالي لشركة ينبغي بالاعتماد على تحليل المنطقي العام للاقتصاد.

2-دراسة عياش في جدول القائمة التدفق النقدي للأداة مجلة الدراسات الاقتصادية لمجلد 1 عند رقم 04 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير وجامعة وهران سنة 2009.

تطرقت الدراسة إلى:

Tableau de glus de tresorie "outil analyse strategique et ginaniere au seruice de la gouvernane ses entreprise"

- حدثت هذه الدراسة إلى كيفية التسجيل النقدي والنقدية المعارف الحسابات المصرفية لذلك الاستثمارات المالية قصيرة الأجل يسمح النقد بتمويل نفقات الأعمال قصيرة الأجل.

– وقد خلفت هذه الدراسات إلى جدول التدفق النقدي يسمح بتسهيل مقارنة سياسات المالية لشركة على ذلك الخاصة بشركات أخرى في نفس قطاع النشاط وتقييم والإبلاغ قدرة الشركة على التوليد والتدفق النقدي التشغيلي وعواقب قراراته والاستثمار والتمويل تحليل بأثر رجعي العمليات المنفذة وتحليلها بالتدفقات النقدية المستقلة بالإضافة إلى ذلك فإنه يستجيب للمعارف المالية للشركات التي تبحث في تسجيل التدقيق النقدية المختلفة للحفاظ على مستوى النقد أو خفضه.

في الأخير، يمكننا القول أنها أداة منبر الاهتمام للتحليل الأصيل لتغيرات في التدفق النقدي ألا يتعلق الأمر بإدارة شركة التي يمكن بالتالي تحليل سياسات المالية.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على مختلف أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة وموضوع الدراسة كالتالي:

جدول رقم 1: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
بن سعيد رشيد	– أعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية. من حيث المنهج: وصفي. من حيث الأسلوب: تحليلي. من حيث الهدف: كيفية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية. من حيث النتائج: تعد قائمة التدفق النقدي من أهم القوائم المالية التي لا يمكن الإستغناء عنها إذ يتم إعدادها بالطريقة المباشرة من قبل أغلب المؤسسات في ظل صعوبة إعدادها بالطريقة المباشرة. دراسة حالة.	في المتغير الأول
بوعزة يمينة	– تطابق في المتغير الثاني. المنهج: وصفي. الهدف: التفرقة بين قائمة التدفقات النقدية التابعة للقوائم المالية والخاصة بالمشاريع الإستثمارية. من النتائج: تعد قائمة التدفق النقدي من بين القوائم التي لا يمكن الإستغناء عنها. دراسة حالة.	في المغير الثاني
مياسر أحمد محجوب	– دور قائمة التدفق النقدي. المنهج: الوصفي.	المتغير الأول. الأسلوب: إستنباطي.

	الهدف: إبراز دور قائمة التدفق النقدي ومؤشرات الأداء المستخرجة منها في تقييم الأداء المالي للشركة. دراسة حالة.	
بلخروبي الحسين	– قائمة التدفقات النقدية. المنهج: الوصفي. النتيجة: القيود المالية المفروضة على الخزينة قد تشكل خلل مالي على السيولة.	المتغير الثاني استعمال مقال
عياش فبلا	– دور قائمة التدفق النقدي. المنهج: وصفي. الأسلوب: تحليلي.	المتغير الثاني استعمال مقال.
أمال بلحمر	– استخدام قائمة التدفقات النقدية. المنهج: الوصفي. هدف التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة. دراسة حالة.	المتغير الثاني

خلاصة الفصل الأول:

كنا قد تناولنا في هذا الفصل وفي جزئه الأول بعض الأساسيات حول قائمة التدفقات النقدية من نشأة وتطور وتعريف وأهمية، إضافة إلى إدراج تبويب وكيفية إعداد قائمة التدفقات.

أما الجزء الثاني فقد أجزنا فيه مؤشرات التحليل للوضعية المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية، وفي الجزء الأخير أوردنا بعض الدراسات السابقة القيام بالمقارنة بينها وبين دراستنا من أجل الوقوف على أوجه الاختلاف والتشابه بينهم.

وبالتالي نخلص إلى أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر إضافة هامة إلى القوائم المالية الالزامية لأنها قياس معبر للقدرة على توليد السيولة وكذا مقدار ما لديها من أجل التوسع وتسديد القروض.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الميدان من خلال إطار منهجي يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف إستخلاص نتائج تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في إشكالية البحث من عدمها.

وللإجابة على جميع التساؤلات التي تخص الدراسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة عريب.

المبحث الثاني: تقنيات وتحليل قائمة التدفق المالي للمؤسسة ملبنة عريب.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة عريب:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية ملبنة عريب رائدة في قطاع إنتاج الحليب ومشتقاته، من حيث إنجازاتها وقدم نشأتها ودرجة تلبية رغبات المستهلكين من خلال التنويع في منتجاتها.

المطلب الأول: بطاقة فنية لمؤسسة ملبنة عريب.

1/ التعريف بالمؤسسة.

1-1 نشأة المؤسسة الأم:

قام المستعمر الفرنسي بإنشاء مؤسسة تحت مسمى التعاونية الجزائرية للحليب ومشتقاته بالجزائر وبفضل تنامي حجم الطلب على هذه المادة الحيوية تم إنشاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاته بعد صدور المرسوم الرئاسي69-93 المؤرخ في23 نوفمبر1969 تحت وصاية وزارة الفلاحة.

بعد قيام الدولة بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية من 1970 إلى 1980 لجأت إلى توسيع عدد الوحدات الإنتاجية للإستجابة للطلب المتزايد.

تمخض عن هذه الإصلاحات إنشاء الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته في الوسط بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19ديسمبر 1981. حيث تعتبر وحدة عريب أحد فروعه.

1-2- تعريف المؤسسة ملبنة عريب:

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع إنتاج تختص في إنتاج الحليب ومشتقاته والنشاطات المتعلقة به بدأت نشاطها سنة 1989 تتربع على مساحة 11 هكتار، أخذت تسمية ملبنة عريب بداية 1997 وهي الأن شركة ذات أسهم برأسمال يقدم ب:200000000 دج. وعدد عمال بلغ 260 عامل وطاقة إنتاجية وصلت إلى 40000 لتر.

2/ البطاقة الفنية لملبنة عريب:

- الإسم: ملبنة عريب.
- الموقع الجغرافي: تقع ملبنة عريب ببلدية عريب بولاية عين الدفلى على بعد 13 كلم من عاصمة الولاية.
- طبيعة المؤسسة: ذات أسهم بداية من 1997/09/21.
- المساحة الإجمالية: 11 هكتار إستغلت منها 7 هكتارات.
- عدد العمال: 250عامل.
- رأس المال:200000000 دج.

- الطاقة الإنتاجية: 46195550 لتر سنويا.
- مناطق التوزيع: كامل ولاية عين الدفلى بالإضافة إلى تمويل جزئي لكل من الولايات التالية شلف، تيبازة، المدية، الجلفة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوحدة:

يتعلق الهيكل التنظيمي بالجانب الوظيفي المعتمد من قبل المؤسسة وهو يرتبط بالأهداف المسطرة من قبل الوحدة، يمكن من خلاله تحديد طبيعة العلاقة بين المديريات الفرعية مراكز اتخاذ القرار وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى وشرح الهيكل التنظيمي للملبنة.

1/ مدير المؤسسة: تتمثل مهامه في:

- إبرام الصفقات
- عقد اجتماعات دورية بين مختلف المديريات وفق لإحتياجات الوحدة
- التكفل بتوجيه التوجهات والسياسات التمونية للمؤسسة.
- التكفل والإطلاع بشؤون الحالة المالية والمحاسبية للمؤسسة إدارة الشؤون التسيرية.

2/ مصلحة المنازعات والشؤون القانونية: يقوم ب:

- تبليغ الأحكام الصادرة للطرف الأخر في النزاع للشروع في الإمتثال للحكم.
- تقديم المعلومات والتنسيق مع المحامي المفوض من قبل المؤسسة.
- إخطار مدير المؤسسة بمستجدات المتعلقة بالأحكام الصادرة عن المنازعات.

3/مدير التسيير :تقوم ب:

مراقبة نقاط البيع وأسعار المنتجات وتسير الخدمات الاجتماعية وضمان حسن سير النشاط.

4/المديرية الفرعية للإدارة والوسائل العامة: تقوم ب:

-تسيير الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية

- التكفل بالعلاقات بين المؤسسات والمنظمات العمومية في إطار قانون العمل
- المساهمة في الوقاية من الصراعات الجماعات والفردية

5/ مصلحة الوقاية والأمن: تتمثل مهامها في:

- تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها
- التحقيق في القضايا التي تخص أمن المستخدمين والتجهيزات

6/ المديرية الفرعية للإنتاج: من مهامها:

- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة
- السهر على العمليات التكنولوجية وتحسينها
- إعداد البحوث المتعلقة بالمنتجات الجديدة.
- تحضير برامج الإنتاج واستهلاك الموارد

7/ المديرية الفرعية للصيانة: تقوم ب

- تحديد سياسة الصيانة وتسيير وتنسيق نشاطها
- إنجاز برامج الصيانة
- المساهمة في تصميم برامج التكوين وتطوير كفاءة مستخدميها

8/ المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة: تقوم ب

- العمل على تغطية الديون وتسديد مستحقات زبائنها.
- المراقبة الدورية للخزينة.

9/ أمانة المدير: وتقوم بالمهام التالية:

- تصنيف البريد وتسجيله في سجلات الأرشيف.
- الالتزام بالمحافظة على أسرار المهنة.
- إرسال أوامر وتعليمات المدير إلى مختلف المديريات الفرعية.

10/ المديرية الفرعية لمراقبة الجودة:

- السهر على تنفيذ السياسة فيما يتعلق بالجودة.
- التنسيق مابين المصالح الموضوعة تحت سلطتها.
- الإشراف على تجارب استعمال المواد الأولية والمركبات ومواد التعبئة في إطار المنتجات الجديدة.

الشكل (1-1): الهيكل التنظيمي لملبنة عريب.

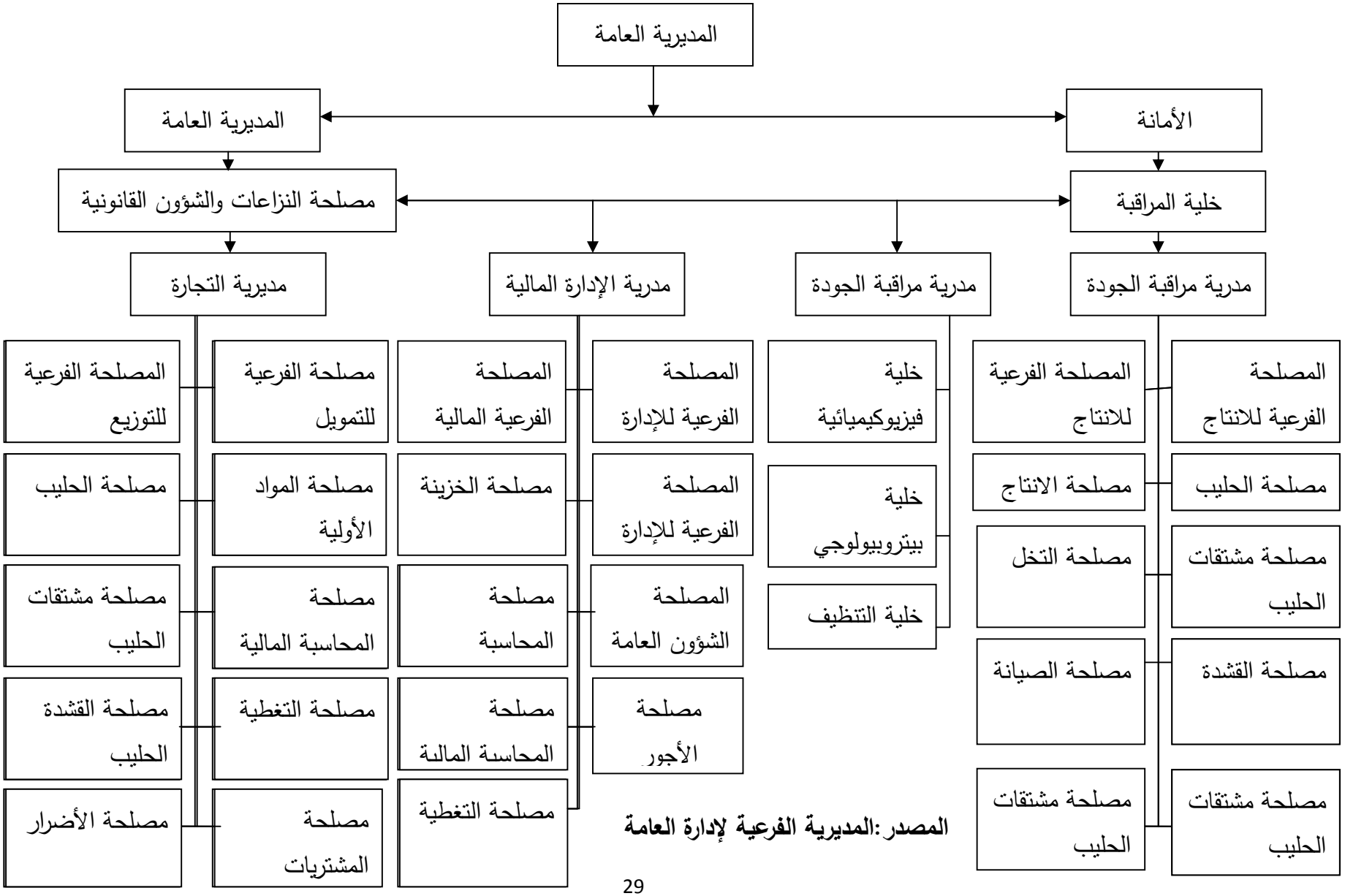

المصدر:المديرية الفرعية لإدارة العامة

المبحث الثاني . تقنيات وتحليل قائمة التدفق المالي للمؤسسة ملبنة عريب.

جدول التدفقات النقدية :

	ملاحظة	2019	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
استلام النقد من العملاء		3553947741,14	3338302846,00
المبالغ المدفوعة للموردين والموظفين		-3189603142,84	-3221595394,99
الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة		-606106,64	-2288814,89
ضريبة الدخل المدفوعة		-101227104,00	-39034472,00
التدفق النقدي قبل البنود غير العادية		253511387,66	75384164,12
التدفق النقدي من العناصر غير العادية		-3684505,14	2650545,24
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (2)		249826882,52	78034709,36
صافي التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية			
الصرف على حيازة الأصول الملموسة أو غير الملموسة		-72586189,27	-228340697,20
التحصيل من التصرفات في الأصول الملموسة أو الغير ملموسة		6000000,04	17589500,00
الصرف على حيازة الأصول المالية الثابتة		/	/
تحصيل الأصول المالية الثابتة من التصرفات		/	/
الفوائد المقبوضة على الاستثمارات المالية		/	/

	توزيعات الأرباح وحصة النتائج المستلمة		/	/
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية (ب)		-66856189,23	-210751197,20
التدفق النقدي من أنشطة التمويل			/	/
	ايصالات بعد إصدار الأسهم		/	/
	توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى		-70270000,00	-70270000,00
	المقبوضات من القروض		/	/
	سداد القروض أو الديون الأخرى المماثلة		/	/
	الإعانات (131،74، 132)		31796683,00	14565879,00
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (ج)		-38473317,00	-55704121,00
	آثار تغيرات أسعار الصرف على النقد والنقد المعادل		/	/
	تغير التدفق النقدي للفترة (أ+ب+ج)		144497376,29	-188420608,84
نقدا أو ما يعادله نقدا في بداية الفترة			187208051,11	375628639,95
النقدية أو ما يعادلها في نهاية الفترة			331705407,40	187208031,11
التغيير في النقدية للفترة			144497376,29	-188420608,84
التوفيق مع نتيجة المحاسبة			-158409908,19	-63’472866162

المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة

والجدول الموالي يبين أهم النسب الخاصة بمؤشرات جودة السيولة:

الجدول رقم (02): مؤشرات جودة السيولة لمؤسسة عريب

البيان		المبالغ	
		2018	2019
(1)	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	249826882.52	78034709.36
(2)	التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	72856189.27	228340697.2
(2)/(1)	**نسبة تغطية النقدية**	3.42	0.34
(3)	الالتزامات المتداولة	3746890330.4	303760180.21
(3) /(1)	**نسبة كفاية التدفق النقدي**	0.33	0.25
(4)	الإنفاق الرأسمالي	72856189.27	228340697.20
(5)	توزيعات الأرباح	-70270000	-70270000
((5)+(4))-(1)	التدفق النقدي الحر	247240693	-80035987.8

من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة تغطية النقدية:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال الدورتين 2018 ، 2019 حققت صافي تدفق موجب ، أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي ساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية و خاصة في دورة 2019 (التغطية بنسبة كبيرة) ما يؤكد على أن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة متولدة خلال الدورتين من النشاط الرئيسي.

نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي:

هي مقياس لقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ، وبالتالي نلاحظ من الجدول أن النسبة موجبة خلال الدورتين وذلك مؤشر على أن السيولة جيدة لكنها تبقى ضعيفة لأنها أقل من الواحد وبالتالي فانها تحقق نسبة شبه كافية من الأنشطة الرئيسية لتغطية التزاماتها الجارية (تغطية دون توفير).

التدفق النقدي الحر:

هو مؤشر يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع الى مصادر خارجية ، ومن ملاحظة الجدول نجد أن المؤسسة لم تستطع تغطية التزاماتها النقدية المخطط لها ، و ليس لديها النقدية الكافية من

أجل التوسع في حجم أصولها وبالتالي كانت مرونة المؤسسة منخفضة في دورة 2018 ، لكن قامت في الدورة الموالية بقفزة نوعية عبر الرفع الكبير لحجم المرونة انطلاقا من الزيادة في تدفقات الانشطة التشغيلية وخفض قيمة الانفاق الرأسمالي.

المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية

نقوم بحساب اهم مؤشرات الربحية للمؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (03): يبين مؤشرات جودة الربحية لمؤسسة عريب

البيان		المبالغ	
		2019	**2018**
(1)	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	-3304120588.62	-3260268136.64
(2)	الإنفاق الرأسمالي	66856189.23	210751197.2
(1)+ (2)	**الاحتياجات النقدية الأساسية**	-3237264399.39	-3049516939.44
(3)	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	3553947741.14	3338302846
(2)+(1)/(3)	**نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية**	-1.09	-1.09
(4)	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	249826882.52	78034709.36
(5)	صافي الدخل	302907284.48	284445553.79
(5)/ (4)	**مؤشر النقدية التشغيلية**	0.84	0.27
(6)	صافي المبيعات	3475001148.39	3255904188.5
(6)/(3)	**العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي**	1.02	1.02
(7)	إجمالي الموجودات	240929668.6	2130377803.29

(7)/(4)	**العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي**	0.1	0.03
(8)	حقوق الملكية	1918082875.82	1716095057.28
(8)/(4)	**نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية**	0.13	0.04

من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية :

عبارة عن مقياس لمدى قدرة المؤسسة على تلبية الحاجيات وما توفره منها عبر التدفقات النقدية الخارجة عن الانشطة التشغيلية ، ومن الجدول نلاحظ عدم قدرة المؤسسة على تلبية تلك الحاجيات بالنسبة لكلا الدورتين ، وذلك عجز واضح من المؤسسة على تغيير خطتها وتدارك الخلل (إنقاص الحاجيات أو رفع تلك التدفقات).

مؤشر النقدية التشغيلية :

يمثل المؤشر نسبة الارباح النقدية من صافي الارباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق ، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة سجلت مؤشرا مرتفعا في الدوره الثانية مقارنة بالاولى وذلك ما يمثل التحسن المستمر في جودة الربحية من دورة لأخرى.

العائد على المبيعات من التدفق النقدي :

تمثل النسبة المحصل عليها هنا بالإئتمان ، حيث نجد أن ائتمان المؤسسة سنة 2018 و 2019 ثابت القيمة 1,02 وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الاهتمام التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية على اعتبار أن صافي المبيعات يؤخذ من قائمة الدخل ، أي باستعمال مبدأ الاستحقاق .

العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي :

يبين مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي ، حيث نلاحظ أن النسبة شبه ضعيفة رغم ارتفاعها الطفيف من دورة 2018 الى دورة 2019 وهي نسبة غير كافية لتوليد النقدية وبالتالي كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة لتحقيق الأرباح غير كافية .

نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية :

هي نسبة تبين العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ، ونلاحظ من الجدول أن النسبة منخفضة جدا في دورة 2018 (4%) كما لم تستطع المؤسسة الرفع من قيمتها بنسبة كافية في دورة 2019 (13%) وهذا يدل على أن الكفاءة الموجودة بالمؤسسة لم تقم بالرفع الكافي لتوليد النقدية ، و أن جودة أرباحها بقيت شبه ثابتة.

المطلب الثالث . مؤشرات تقييم السياسات المالية لمؤسسة عريب

الجدول رقم (04): يبين مؤشرات تقييم السياسات المالية لمؤسسة عريب

البيان		المبالغ	
		2019	2018
(1)	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	249826882.52	78034709.36
(2)	تغطية التوزيعات	/	/
(2)/(1)	**نسبة تغطية التوزيعات**	/	/
(3)	متحصلات الفوائد والتوزيعات	/	/
(4)	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	3553947741.14	3338302846
(4)/(3)	**نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات**	/	/
(5)	الإنفاق الرأسمالي	66856189.23	201751197.2
(6)	التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وصفقات وقروض طويلة الأجل	/	/
(6)/(5)	**نسبة الإنفاق الرأسمالي**	/	/

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

مؤشرات تقييم السياسات المالية للمؤسسة :

من خلال الجدول نلاحظ انعدام معظم النسب وذلك راجع إلى ضعف السياسة المالية للمؤسسة والكفاءة المنعدمة للإدارة فلا تستطيع تمويل التوسعات في المباني والمعدات ولا حتى تمويل الزيادة في رأس المال أو الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين .

وكذلك نجد انعدام المتحصلات النقدية المحصلة من الأسهم والسندات إضافة إلى انعدام توفير مؤشرات عن كيفية استخدام المستثمرين والمقيدين لأموالهم وبالتالي نصل إلى نتيجة فشل المؤسسة في اتباع السياسة الملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل منعدمة.

تقرير حول وضعية المؤسسة:

في نهاية هذه الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج المتحصل عليها، أهمها:

_ الرفع من نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من دورة 2018 إلى دورة 2019 يدل على قوة المؤسسة في توليد التدفقات من أنشطتها الرئيسية.

_ قدرة المؤسسة على تغطية التدفقات الأرضية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية وذلك بسبب الرفع من قيمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وبالتالي جودة السيولة كانت جيدة سنة 2019.

_ من خلال مؤشرات جودة الربحية نستنتج وجود ضعف في السياسة الائتمانية لكن ليس بالحجم الكافي نظرا لعدم القدرة على تحقيق تدفقات نقدية من رقم أعمالها بالإضافة لعدم قدرة الأصول على تحقيق عائد نقدي.

_ النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فإنها ترتبط بشكل رئيسي بصافي التدفق النقدي التشغيلي بدلا من صافي الربح , و هذا ما يسمح للمؤسسة بتقييم جودة الأرباح المحققة من خلال تقييم قدرتها على تحقيق النقدية الكافية من نشاط البيع و أموال المساهمين المستثمرة .

خلاصة الفصل التطبيقي

تناول هذا الفصل أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة العامة وذلك بدراسة تطبيقية على مؤسسة – ملبنة عريب– نظرا لما تحتويه هذه القائمة على معلومات كمية ونوعية يمكن أن تستخدم في التحليل المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة .

كما تناول هذا الفصل تحليل لأهم مؤشرات الأداء الخاصة بقائمة التدفقات النقدية والربط بينها وبين بعض مؤشرات القوائم الأخرى، وذلك بغرض تحويلها إلى معلومات مفيدة عن أداء الشركة المالية ومن ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

خاتمة

خاتمة:

من أجل إعطاء نظرة دقيقة و شاملة حول تقييم الأداء المالي لمؤسسة يجب تحليلها بواسطة النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي لها إضافة ذات أهمية بالغة في تقييم أداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والتي يستفيد من نتائجها مستخدمي القوائم المالية من خلال معرفة السيولة النقدية للمؤسسة ومدى قدرا على توفير التدفقات النقدية من نشاطها الأساسي (التشغيلي) من خلال معرفة سياسة الائتمانية للمؤسسة ومدى تغطية إلتزاماتها كالضرائب، ومعرفة مختلف التغيرات النقدية في أنشطتها الاستثمارية والتمويلية، وكل ذلك من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة والتعرف على التدفقات النقدية المستقبلية ،كما تعرف النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية دور كبيرا في تحليل وضعيتها المالية عبر تقييم جودة ربحيتها وسيولتها وكذا أساستها التمويلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أمال أحمد العمودي وتوفيق عبد المحسن خيال، دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد 2، 2011.

2. بلعور سليمان، علي بن الطيب، قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، 2009.

3. بوميمز فريد، دور قائمة التدفقات النقدية، مذكرة ماستر،2015، جامعة بسكر

4. توفيق حسن عبد الجليل، أثر التدفقات النقدية التشغيلية في سعر السوق للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4.

5. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ضل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير التجارية، باتنة، 2009.

6. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

7. عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008.

8. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي، مصر، 2006.

9. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.